جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت_ كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم _الجغرافيا – المرحلة الثانية
المادة : جغرافية التنمية والتخطيط

المحاضرة الثامنة

وسائل تنمية الموارد البشرية وأهدافها

م .م . ياسر حمد خلف

٢٠٢٥ - ٢٠٢٦

وسائل تنمية الموارد البشرية وأهدافها

إن من أهم وسائل تنمية الموارد البشرية تتمثل في التعلم العام، ثم التنمية الإدارية والتدريب المهني وهذه الوسائل تختلف في إجراءات تنفيذها حسب الاستراتيجيات التي تضعها الدول المختلفة وإمكانيتها المالية.إن الأهداف من تنمية القوى البشرية تتمثل في:

١–بتأمين الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وتأمين حاجة جميع فروع النشاطات الاقتصادية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية.

٢–رفع إنتاجية الفرد إذ أن رفع المستوى التعليمي والثقافي والتدريب المهني كفيل بزيادة إنتاجية وحدة العمل في جميع القطاعات الاقتصادية.

٣. تأمين رفع إنتاجية العمل بوتيرة أسرع من ارتفاع معدلات الأجور وهذا يؤمن مردودات اقتصادية عالية في القطاعات الاقتصادية ويدفع إلى استمراريتها وتطورها.

٤– تأمين التطور المستمر للمستوى المعاشي للعاملين من خلال منح الحوافز التشجيعية للعمال مما يؤدي إلى اندفاعهم للعمل ويزيد من مستوى الصحي والمعاشي لعوائلهم. تقليل عدد العاملين في الأعمال الإدارية والمكتبية لصالح الإنتاج عن طريق إدخال التقنيات الحديثة في الأعمال الإدارية الأمر الذي يقلل من تكاليف الإنتاج ويقلل من البيروقراطية الإدارية.

دور التعليم في التنمية البشرية

التعليم يعني تنمية للمعارف في المجال النظري والمجال التطبيقي في مراحل مختلفة للأفراد والجماعات ويبدأ عادة من رياض الأطفال والمدارس بمختلف مستوياتها تم المعاهد والجامعات، وعلى الرغم من اختلاف بلدان العالم من حيث فلسفة التعليم باختلاف النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فأنها مقبولة من حيث المبدأ ولكن إمكانيات التعليم وقدرة الأفراد على الاستفادة منها تبقى متباينة ومستويات التعليم وإمكانيات تحقيقه تختلف من بلد إلى آخر تبعا للنظم الاجتماعية والسياسية لتلك البلدان ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي لها.

يشير تقرير الأمم المتحدة الخاص بالتنمية البشرية لعام ١٩٩٦، أن البلدان المتقدمة قامت بتعميم التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٦٠ وفي التعليم الثانوي ارتفعت نسبة القيد ما بين عامي ١٩٦٠-١٩٩٣ بنسبة ٨٨% ، كما ارتفعت نسبة التعليم العالي بأكثر من الضعف كانت النسبة في عام ١٥١٩٦٠ أصبحت ٤٠% في عام ١٩٩٣، بينما في المرحلة الثانوية. الدول الفقيرة فأن أكثر من ثلث البالغين لم يحصلوا إلا على تعليم يقل عن مستوى بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة عند البالغين في البلدان الأقل نموا في العالم ٤٦،٥% من مجموع السكان عام ١٩٩٣ وفي البلدان النامية ٦٨،٨% وفي البلدان الصناعية ٩٨,٣% وهذا يبين لنا مدى الفجوة الكبيرة بين البلدان المتخلفة والنامية مقارنة بالبلدان المتقدمة في مجال التعليم وتتباين الدول المختلفة مع بعضها في هذا المجال فتجد أن معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين في كندا ٩٩% من مجموع السكان وفي فرنسا ٩٩% أيضاً ، وفي ليبيا ٧٢,٧% وفي الجزائر ٥٨،٨% وفي اليمن ٤١,١% وبلغت في أكثر دول العالم تخلفاً في جيبوتي بلغت ٢٤،٢% ، وعند مقارنة تلك النسب السابقة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نجد أن هناك علاقة بين المؤشرين فعلى سبيل المثال بلغ نصيب الفرد من النا المحلى الإجمالي في كندا ٥٩٤٧ دولار وفي فرنسا ٥٩٤٣ دولار وفي ليبيا ٥٧٥٢ دولار وفي الجزائر

٥٥٧٠ دولار وفي اليمن ١٦٠٠ دولار أما في جيبوتي بلغ ٧٧٥ دولار اما في مجال البحث والتطوير فقد بلغت نسبة العلماء والفنيون المشتغلون في البحث العلمي والتطوير لكل ١٠٠٠ نسمة في البلدان الصناعية ٤,٦ وفي البلدان النامية ٠,٨ فقط وهذا يعكس مدى الفجوة الكبير بين البلدان المتقدمة والنامية في هذا المجال.عند مقارنة المؤشرات بمستوى التعلم مع مؤشرات التنمية فيما يتعلق بخدمات الصحة والمياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي في البلدان النامية والبلدان المتقدمة نجد أن هنالك فجوة كبيرة أيضاً فقد بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية في البلدان الأقل نمواً ٥٠% فقط من مجموع السكان والبلدان النامية ٨٠% والبلدان في أفريقيا جنوب الصحراء ٥٧% بينما ترتفع النسبة إلى أكثر من ٩٩% أما فيما يخص السكان الذين تتوفر لهم خدمات الصرف الصحي فقد بلغت نسبتهم في البلدان النامية ٣٩% وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ٢٧% بينما في البلدان المتقدمة بلغت أكثر من ٩٥%. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ بأن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين والذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنة فأكثر تراوحت بين ١٠٠% في بعض البلدان المتقدمة واقل من ٦٠% في البلدان الفقيرة على سبيل المثال بنغت النسبة في كل س الترويج والسويد واليابان ١٠٠% لكل منها ، وفي اسبانيا ٩٨% ، البحرين ٨٦،٥ ، ٧٩،٦% قطر ٩١،٨ ، السعودية ٧٩,٤٥ ، الأردن ٨٩،٩% ، الجزائر ٧٠% ، سوريه ،مصر ٧١،٤% بينما بلغت النسبة في السودان ٦٠،٩ .إن هذه المؤشرات بمجملها تعكس الفجوة بين الدول المختلفة في العالم وتعطي ما يبرر مدى ما وصلت إليه البلدان في مجال التنمية البشرية وتؤكد الحاجة إلى التنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتي تنعكس حتماً على كفاءة القوة البشرية التي هي إحدى أهم المقومات التنمية.

أثر تنمية الموارد البشرية في عملية التحضر :

إن تنمية الموارد البشرية وتسريع عملية التطور الاقتصادي يتجسدان في تعميق وتوسيع عملية التحضر من خلال:

١. توسيع المدن القائمة

٢ خلق مراكز حضرية جديدة.

ولما كانت عملية تنمية الموارد البشرية وعملية التطور الاقتصادي مستمرين فأن ذلك ينعكس على تغيير العلاقات المكانية والوظيفية للمدن إذ تزداد حجوم بعض المدن التي تحصل على استثمارات وتضمحل بعض المدن الأخرى نتيجة لحركة السكان (الهجرة) لوجود عناصر جذب للسكان في الحالة الأولى وتمثله في توفر فرص العمل وتوفر مستوى عالي من الخدمات بينما تؤدي عوامل الطرد في الحالة الثانية إلى هجرة سكانها.إن المدن الكبيرة تمتاز عادة بتوفر فرص العمل وتوفر خدمات البنى التحتية والخدمات العامة والتسهيلات المالية والتجارية أكثر من المدن من المرتبة الثانية والمراتب الأخرى وهذا يرتبط بطبيعة الحال بدرجة توفر النشاطات الاقتصادية ومستوى الخدمات ففي البلدان النامية تتركز النشاطات الاقتصادية والمصالح العامة والوظائف في المدن الرئيسية وبشكل خاص في العواصم مما يؤدي إلى نمو تلك المدن على حساب المدن الصغيرة وسكان الأرياف في تلك الدول.بسبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي ويتمثل ذلك في: تعاني دول العالم الثالث من حالة عدم توازن حضاري لسكان الحضر والريف

-١- انخفاض نسبة السكان الحضر إذ لا تتجاوز ٥٠-٦٠% من مجموع السكان بينما تصل نسبة السكان الحضر في الدول المتقدمة إلى ٨٤% كما هو الحال في اميركا ويعود السبب في ذلك إلى استخدام الطرق البدائية في الزراعة في الدول النامية وعدم توفر فرص عمل كافية في المدن.

١-إلا مرتبة هامشية بالقياس عما هو عليه في الدول الصناعية.

٢- ان بعض البيئات الصناعية في الدول النامية لازالت في طور التكوين ولا تحتل

٣-إن أغلبية سكان الحضر في الأقطار النامية لازالت تزاول الحرف المتواضعة التي تعبر عن تدهور الحالة الاجتماعية العامة وانتشار البطالة.

٤-إن زيادة عدد السكان الحضر في الأقطار النامية تحدث عادة قبل إطلاق عمليات.

التنمية ولذلك تظهر في البلدان النامية ظاهرة التريف الحضري Ru-urban والتي تنعكس على نمط العلاقات الاجتماعية في المدن وكذلك الآثار السلبية على البيئة العمرانية في المدن.

٥-لذلك فأن نزوح سكان الأرياف إلى المدن في الدول النامية يقترن بظهور الأحياء السكنية الفقيرة) الأكواخ والصرائف ومدن الصفيح في مناطق هامشية في المدن.

٦-إن الضغط الديموغرافي في المدن القادم من الأرياف ، مع عدم توازن بين المؤشرات الكمية والنوعية للموارد البشرية يعكس حالة عدم التوازن الحضاري بسبب عدم إمكانية التكيف للعنصر الجديد في المدينة مع حياة المدينة الجديدة ويؤدي ذلك إلى صراع نفسي وعدم الاستقرار الاجتماعي.لذلك فأن تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تكون منطلقة من حل التناقضات من خلال إعداد وتدريب العاملين وتأهيلهم تأهيلاً علميا ومهنيا يتجاوب مع متطلبات التطور الاجتماعي والحضاري.من خلال تحليل الأرقام الواردة في الجدول التالي يمكن ملاحظة الحقائق الخاصة بأثر التنمية على عملية التحضر في بلدان مختلفة في العالم منها بلدان تمتاز بتنمية بشرية علية وبلدان نامية ويمكن أن نثبت الحقائق الآتية:

-.إن نسبة سكان الحضر في البلدان الصناعية بلغت 75% من مجموع السكان في تلك الدول وهذا يعطي مؤشراً على التقدم الصناعي في تلك الدول الذي وفر فرص عمل للسكان في المجال الصناعي والخدمي من ناحية يقابله استخدام المكننة في الإنتاج الزراعي مما يقللان

استخدام الأيدي العاملة في عمليات الإنتاج الزراعي .إن هناك تفاوت بين الدول التي تمتاز بتنمية بشرية عالية انعكست على نسبةسكان الحضر فيها إذ بلغت نسبة سكان الحضر في المانيا ٨٨% بينما نسبة سكان الريف فيها بلغت ١٢%، وفي كندا نسبة سكان لحضر ٧٧% يقابله ٢٣% سكان ريف وفي فرنسا بلغت نسبة سكان الحضر ٧٦% يقابلها ٢٤ لسكان الريف ، وبلغت نسبة السكان الحضر في كل من سوريا، مصر المغرب ، وليبيا ، ٥٠،٥٥ ، ٤٢،٧% ، ٥٨% ، ٨٤،٥ على التوالي ، حسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦. وهذا يعكس حالت التوازن بين قلة سكان الريف ومدى استخدام المكننة في الإنتاج الزراعي يقابله حالت التوازن بين ارتفاع نسبة سكان الحضر ومدى توفر فرص العمل في القطاع الصناعي والخدمي في الدول المتقدمة وعكس ذالك في الدول النامية. أما في البلدان النامية والدول العربية منها ، نلاحظ بأن هناك تسارع خبير في نمو سكان الحضر على حساب سكان الريف، على سبيل المثال كانت نسبة سكان الحضر عام ١٩٦٠ حوالي ٤٣% أصبحت في ٧٧% في عام ٢٠٠٠ أما في بعض الدول العربية كانت نسبة سكان الحضر عام ١٩٦٠ في كل من مصر وقطر والجزائر وتونس ٣٨ ، ٧٢ ، ٣٠ ، ٣٦% على التوالي ، أصبحت هذه النسب ، ٤٦%، ٩٣%، ٦٠%، ٦٠ عام ٢٠٠٠ على التوالي، هذه النسب تعطي مؤشراً على هجرة واسعة من الريف إلى المدينة بسبب قلة الخدمات في المناطق الريفية وعدم توفر فرص العمل في القطاع الزراعي ولعدم توفر خطط تنموية ناجحة وقلة الدعم الحكومي مما ولد ضغط كبير على الخدمات في المناطق الحضرية وتفشي البطالة بعكس حالة التوازن في حالة الدول المتقدمة مما يتطلب وضع برامج تنموية شاملة في البلدان العربية لخلق حلة التوازن في التوزيع البيئي للسكان .